النساء الأطر وأشكال التفاوض حول الأدوار الزوجية

Framework women and forms of negotiation around conjugal roles

أ. إبراهيم بلوح، باحث في علم الاجتماع، جامعة ابن طفيل– المغرب

ملخص: يسعى هذا المقال لملامسة تأثير عمل المرأة الإطار في الأدوار الزوجية، وللنظر فيما إذا أسفر عن تقسيم جديد للأدوار المنزلية والوالدية، كما يهدف أيضا إلى الوقوف على منحى مفاوضة المرأة للرجل حول هذه الأدوار، ورغبة في الكشف عن هذا التأثير كان البحث والسؤال عن ممارسات وتمثلات النساء الأطر، سواء بخصوص عملهن المنزلي أو عملهن المهني وتأثيرات هذا الأخير في مختلف علاقاتهن الاجتماعية وتجاربهن الحياتية، وبشكل أكثر تحديدا في العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، لذلك أجري البحث على عينة من أربعين مفردة من النساء الأطر، وقد أبان حضور المرأة الإطار من خلال عملها المأجور وما يمنحه من استقلالية اقتصادية وتقدير اجتماعي عن إسهامه في خلخلة النماذج والدهنيات التي لا تزال ترى في العمل المنزلي مهمة دائمة الالتصاق بالمرأة، وهو ما مكن معظم هؤلاء النساء من أن يفاوضن الرجل حول تقسيم جديد للأدوار الزوجية.

الكلمات المفتاحية: العمل المأجور، العلاقات الاجتماعية للجنس، التفاوض، التقسيم الجنسي للعمل.

Abstract: This article seeks to touch upon the impact of working women framework on marital roles and to see whether if it has led to a new division of household and parental roles. It seeks also to stand on the path of women's negotiation with men about these roles. And in order to reveal this effect, the search and question about the practices and representations of working women, both in terms of their domestic and professional work and their impact on their various social relationships and experiences, and more specifically on social relations between the sexes. Therefore, the research was conducted on a sample of forty women framework. The presence of working framework women, through their paid jobs which provide them with economic independence as well as social respect, has contributed to the disintegration of models and mentalities that still consider domestic chores as a permanent task for women. This has enabled most of these women to negotiate with men about a new division of marital roles.

Keywords: paid work, social relations sex, negotiation, sexual division of work

مقدمة:

شاركت المرأة منذ زمن بعيد إلى جانب الرجل في إنتاج العالم الاجتماعي وإعادة إنتاجه، بيد أن مشاركتها تلك ظلت بين مد وجزر مستمر ومتواصل عبر مختلف المجموعات البشرية، تترأس الأدوار واتخاذ القرار داخل الأسرة تارة، وتشارك فيها حينا، وتظل طورا تابعة للرجل الذي يحتكر العمل المأجور على الرغم من كون المرأة ما انفكت تساهم فيه، غير أن التاريخ المعاصر سيشهد انخراطا متزايدا للنساء بسوق العمل. وبذلك صار العمل المأجور خارج الإطار الأسري أحد أبرز مميزات نساء الفترة الحديثة والمعاصرة.

وقد بدأت قضية علاقة عمل المرأة المنزلي بعملها المهني أو المأجور مثار نقاش واهتمام الباحثين منذ بداية الثمانينات، وازداد الاهتمام بهذه القضية خلال عقد التسعينات، ما أسهم في بناء اتجاهات نظرية سوسيولوجية، نسوية بالأساس، تعكس تلك الرؤية الحديثة والنقدية لعمل المرأة ولمكانتها داخل المجتمعات. واليوم وأمام حضور المرأة المغربية عبر شتى أصناف تقسيم العمل، ومن خلال مختلف مستوياته تنفيذا وتأطيرا وإشرافا، الأمر الذي يعكس انخراطها الواسع في سوق العمل المأجور، ومساهمتها الحيوية في نفقات الأسرة، أمام كل هذه التحولات بدأ يبزغ نوع من الوعي المجتمعي بمسألة " تحدي العمل - الأسرة" ما جعله يغدو رهانا مجتمعيا حقيقيا.

إن هذا المقال يسعى لملامسة تأثير عمل المرأة الإطار في الأدوار الزوجية، وللنظر فيما إذا أسفر هذا الأخير عن تقسيم جديد للأدوار المنزلية والوالدية أم أبقى عليها كما كانت بالسابق، على الرغم من عمل المرأة المأجور ومساهمتها المادية في نفقات البيت فضلا عن مؤهلاتها المعرفية؟ كما يبتغي أيضا معرفة إلى أين تنحوا مفاوضة النساء الأطر لأزواجهن حول هذه الأدوار الزوجية، منحى المواجهة أم منحى التوفيق بين العمل المنزلي والمهني؟

من أجل هذا كله، وقبل الإجابة عن سؤال ما إذا أسهم بالفعل عمل النساء الأطر في خلخلة تلك البنيات والقوالب التقليدية أو الصور النمطية (stéréotype) التي تعيد إنتاج وترسيخ الأسرة الأبوية، ما يسمح لنا بالحديث عن انتهاء مرحلة ونسق على حد تعبير الباحثة فاطمة المرنيسي، وبداية أشكال جديدة للتفاوض حول تلك المهام الأسرية، سوف نعرض في خطوة أولى وبإيجاز بعضا من التحولات الاجتماعية التي أسهمت في ولوج المرأة للعمل المأجور في السياق المغربي، لننتقل في الخطوة الثانية للوقوف على من تناط به بالفعل كل من الأعمال المنزلية والوالدية، وما إذا تمكنت المرأة الإطار من إعادة تقسيم تلك الأعمال مع شريك الأسرة، وما هي أشكال التفاوض التي إنتهجتها في سبيل تحقيق ذلك؟

1. منهجية البحث:

يستند هذا المقال إلى بحث ميداني أنجز في سنة 2016 في إطار أطروحة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، وبالاستناد إلى أهداف الدراسة، فقد وقع الاختيار على العينة العشوائية، والتي تعد أفضل أنواع العينات وأكثرها دقة في تمثيل المجتمع الإحصائي المتجانس. وارتباطا بموضوع الدراسة التي يعنى بالبحث في موقف النساء الأطر من عملهن المأجور ومدى قدرتهن على التفاوض حول الأدوار الأسرية، فإن مواصفات المجتمع المدروس همت تحديدا النساء المتزوجات الأطر (أستاذات ومتصرفات) الجامعية لجامعة ابن طفيل بمدينة القنيطرة، وضمانا لتمثيل جيد للأطر الجامعية، ورغبة في معرفة تأثير طبيعة العمل المهني أو المأجور، فضلا عن المؤهلات العلمية، في قدرة المرأة على التفاوض حول الأدوار المنزلية، فقد تم اختيار عينة من 40 مفردة من مختلف الكليات التي تنضوي تحت نفس الجامعة.

وبخصوص التقنية المعتمدة، فقد تم توجيه الاستمارة لفئة النساء الأطر ليملأنها بأنفسهن نظرا لتوفرهن على مؤهلات دراسية تسمح بذلك. كما تضمنت أسئلة لا تروم فقط التقاط معلومات كمية بالأساس، ولكنها حوت أيضا أسئلة تنحو منحى الإمساك بمواقف وميول ورغبات

المبحوثات. أما بخصوص بناء هذه التقنية فقد تم ذلك من خلال خمسة محاور وفق تسلسل منهجي بمقدوره أن يجيب عن أسئلة وأهداف الدراسة من خلال محورين رئيسيين اثنين:
محور أول للوقوف على تمثل المرأة للعمل المنزلي، وعلى عملها المأجور وما يمنحه من استقلالية اقتصادية وتقدير اجتماعي، وتأثيره في العلاقات الاجتماعية بين الجنسين.
محور رئيسي ثان: يسعى للوقوف على من تناط به بالفعل الأعمال المنزلية والوالدية، وللتعرف على ما إذا تمكنت النساء من إعادة تقسيم الأدوار الزوجية، وكذا أشكال التفاوض التي انتهجتها.

أما بخصوص طبيعة الأسئلة المتضمنة بالاستمارة فقد تنوعت تماشيا مع طبيعة البحث. وتمت صياغتها تارة مغلقة وتارة مفتوحة وتارة أخرى زوجية couplées أي مفتوحة ومغلقة، وذلك كله حسبما يقتضيه قياس المتغير، وقد استعمل كأداة لتفريغ أجوبة المستجوبات قصد تحليلها برنامج الـ SPSS أو ما يسمى (package for social sciences Statistical) أي " الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية".

2. التحولات الاجتماعية بالمغرب وأشكال ولوج المرأة المغربية للعمل المأجور:

إن الحديث عن تاريخ عمل المرأة المأجور غالبا ما يوحي بكونه قد صادف المراحل الأولى من التنمية أو التحديث، أي في الوقت الذي حاول فيه الاستعمار الفرنسي النهوض بالقطاع الاقتصادي عبر تحديث المجال الفلاحي بالبوادي والأنشطة الصناعية بالمدن، الأمر الذي أدى إلى ظهور العمل المأجور. لكن خلاف ذلك تبرزه الشواهد التاريخية (محمد السعديين، 2014، ص180)، التي تثبت أن عمل المرأة المغربية لم يبدأ مع هذه المراحل الأولى، بل على العكس تماما، إذ ظلت المرأة تقوم بأدوار متعددة خارج المنزل من خلال إنتاجها الزراعي والحرفي الموجه للتسويق، وداخل المنزل من خلال مهام الرعاية والتنشئة، أي أنها ظلت تقوم بأدوار الإنتاج وإعادة الإنتاج. ولعل هذا ما حدا بفاطمة المرنيسي بأن تصف الذين يرددون بأن المرأة المغربية قد خرجت إلى العمل سنة 1956 ببسطاء التفكير(فاطمة المرنيسي،2005، ص179)، في إشارة إلى أن الإطار التاريخي هو الذي يشهد على عراقة وقدم عمل المرأة المأجور.

غير أن ستينيات القرن المنصرم ستشهد العديد من التحولات التي أثرت في المجتمع المغربي سواء على مستوى وسائل إنتاجه أو أنماط عيشه. وقد كان للظاهرة الاستعمارية الأثر الكبير في بلورة تلك التحولات. وبشكل أكثر بروزا بدأ الحديث عن العمل المأجور في الوقت الذي حاول فيه الاستعمار تطوير القطاع الاقتصادي، ما دفعه إلى استغلال الأراضي الفلاحية الخصبة، والعمل على تحديث الإنتاج الفلاحي وإرساء نظام للأجور(HAKIMA LALLA HAFDANE, 2002, p 47). كما ترجئ الباحثة حكيمة حفظان بعض أسباب تحول الفلاحين إلى أجَراء وانتشار العمل المأجور بالمغرب إلى: الملكية الخاصة للأراضي، وحضور الدولة الجديدة، وانبثاق قيم اقتصادية جديدة، ونمط عيش جديد، وفقدان الفلاحين لأغلب أراضيهم. كل تلك الأسباب دفعت بالفلاحين إلى أن يصيروا عاملين وأجراء رغبة منهم في تحسين أحوالهم المعيشية، وهو ما يشمل النساء أيضا، إضافة إلى شغلهن للعمل كخادمات بيوت في أول الأمر لدى الفرنسيين.

وبقدر ما ساد التحديث المجال الاقتصادي المرتكز على القطاع الفلاحي في بادئ الأمر، شمل أيضا قطاع المواصلات، ما أسهم في تنقل القرويات إلى المدن والحواضر الكبرى للبحث عن عمل. وطفقت الدولة في بناء المستشفيات والمدارس، كل تلك الدينامية المجتمعية سمحت للنساء بأن يلجن عالم الشغل من خلال قطاعات مختلفة، وقد تأتى لهن ذلك بشكل أكبر ابتداء من سنوات 1950، وبلغت نسبة النساء العاملات من مجموع الساكنة النشيطة 12% خلال سنة 1970، وارتفعت خلال سنة 1990 لتناهز 19%، وفي قطاع الصناعة وخاصة التحويلية بلغت نسبة

النساء العاملات 31%، وقد فاقت نسبة 57% كَيَد عاملة نسوية بالصناعات الكيميائية والمعدنية والغذائية.

وقد شمل حضور عمل المرأة المأجور أيضا قطاع الوظيفة العمومية، إذ عرفت نسبة انخراط النساء في هذه الأخيرة تزايدا مطردا منذ سنة 1958، وقد أسهم توسيع قاعدة المستفيدين من التمدرس وخاصة في صفوف البنات من أن يلجن مناصب إدارية عليا طالما شغلها الرجال. وترجئ فاطمة المرنيسي هذا الحضور المطرد لعمل النساء خارج الإطار الأسري، والذي مكنهن من منافسة الرجال في سوق الشغل، إلى " التغيرات الاقتصادية من جهة وكذلك المستوى التعليمي المرتفع باستمرار من جهة أخرى"(فاطمة المرنيسي،2005، ص178)، ويعكس الجدول أسفله تطور نسبة التأنيث في الوظيفة العمومية.

السنة	1958	1981	2002	2009	2012	2014
النسبة المئوية	1.5	20.8	31.5	37.7	38.3	39.4

الجدول1: تطور نسبة التأنيث في الوظيفة العمومية.

وفي إطار الحديث عن المؤهلات المعرفية للنساء الأطر فقد كشفت نتائج دراسة أنجزت سنة 2009 من طرف مرصد مقاربة النوع للوظيفة العمومية عن التقدم الملموس الذي حققته النساء في مستواهن الثقافي والمعرفي حيث إن ثلاثة أرباع النساء اللواتي يشغلن مواقع رئيس مصلحة أو رئيس قسم يتوفرن على مستوى الميتريز أو أكثر: فبالنسبة للنساء رئيسات المصالح تتوفر 1/3 منهن على دكتوراه، ويتوفر أكثر من 47% منهن على الميتريز، أما بالنسبة للنساء رئيسات الأقسام نجد أن 29% منهن يتوفرن على دكتوراه، و42% على الميتريز، وتكشف المعطيات الحديثة لوزارة الوظيفة العمومية أن نسبة العنصر النسوي بالوظيفة العمومية عرفت تحسنا ملحوظا، وقد شمل هذا التحسن مختلف الوزارات والقطاعات، كما سجلت نسبة التأنيث أيضا في المناصب العليا ومناصب رؤساء الأقسام والمصالح ارتفاعا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة، حيث انتقلت من % 10 في سنة 2002 إلى، 14% في سنة 2006، لتستقر في حوالي % 15 في سنتي 2009 و2010، ثم % 16 في سنتي 2012 و2013، قبل أن تتجاوز % 19 في سنة 2014.

الوزارات والقطاعات	نسبة التأنيث
التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	28 %
وزارة الصحة	%43.7
وزارة الثقافة	%42.5
وزارة الشؤون العامة والحكامة	%42.5
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	44.4%
العلاقات مع البرلمان	43.8%
المندوبية السامية للتخطيط	40.9%

الجدول2: نسبة التأنيث في صفوف النساء الأطر.

إن هذه الدينامية التي تعلن عنها النساء، وهذا الانخراط المتنامي في سوق الشغل سواء بالقطاع العمومي أو الخاص وعبر مختلف مستويات التأهيل، قد تمخض عنه ثلة من التحولات التي تشهدها الأسر المغربية على مستوى الأدوار والمهام الزوجية، وهو ما من شأنه أن يقحم

الزوجين معا في مسلسل من التعاقدات الجديدة التي فرضها واقع عمل النساء الأجيرات ومساهمتهن في نفقات البيت.

3. العمل المنزلي بين التمثل والممارسة وأشكال التفاوض حول الأدوار الزوجية

لا يمكن الحديث عن عمل المرأة المأجور إلا في علاقة بعملها المنزلي، والذي لا يقل أهمية من حيث الإنتاج المادي والرمزي عن عملها خارج الإطار الأسري، بل إنه " يفوق بشكل كبير المهام المنزلية ليشمل العناية الجسدية والعاطفية للأطفال"(KERGOAT DANIEL, 2010, p63) وقد عملت النظرية النسوية على عدم الفصل بينهما، إذ أظهرت الأبحاث التي راكمتها بأن هذه المقاربة سمحت بشكل جيد بفهم تمفصلات المسارات المهنية للنساء، خصوصا وأن استحضارهما معا كفيل بأن يكشف عن أواليات التقسيم الجنسي للعمل.

3.1 تمثل المرأة الإطار للعمل المنزلي: في سياق الكشف عن نظرة النساء قيد البحث للعمل المنزلي وتمثلهن له، كان من المهم في بداية الأمر سؤالهن عن التوصيف الذي يخلعنه عليه، باعتبار هذا الأخير علامة دالة على إتجاهاتهن نحو الأعمال المنزلية المختلفة من طهي وتنظيف، وقد أسفرت نتائج سؤال النساء عن توصيفهن للعمل المنزلي عن وجود ثلاث فئات من المستجوبات:

الفئة الأولى: مثلت 56.52% من المستجوبات، اخترن توصيفه بـ "شغل الدار" وهو توصيف لا يحمل أية صفة سلبية لهذا العمل المنزلي،

الفئة الثانية: شكلت 26.08% وقد وصفنه بـ "الشْقَا[1]" الأمر الذي يعبر عن طبيعة الأعمال المنزلية المزاولة.

الفئة الثالثة: مثلت 17.39% من النساء، خلعن على العمل المنزلي نعت "تَمَارَة"[2] وهو ما يحيل على ما تشعر به هذه الفئة حيال مختلف الأعمال المنزلية. غير أن هذا السؤال الأول لا يكتسي دلالة قوية إلا من خلال ربطه بمتغير آخر يقتضي أن تعبر النساء بواسطته عن نظرتهن للعمل المنزلي، وقد اعتُمِد في ذلك على مجموعة من المؤشرات والمقاييس السوسيومترية بشكل تراتبي من الاتجاه السلبي إلى الاتجاه الإيجابي حتى نقف عند الدلالات الفعلية لهذا التوصيف وكذا حدوده الحقيقية بالنسبة لكل المستجوبات، وهو ما يظهر على الجدول التالي.

المتغير	الميزة	شغل الدار (n=25)	الشقا (n=9)	تمارة (n=6)	المجموع	Khi deux (مربع كاي)	P valeur (القيمة الاحتمالية)
لا ينتهي:	لا	10	0	0	10	8	0.018*
	نعم	15	9	6	30		
غير مرئي:	لا	20	8	6	34	1.66	(n. s)0.20
	نعم	5	1	0	6		
غير مقدر:	لا	21	9	6	36	2.67	(n. s)0.13
	نعم	4	0	0	4		

[1] لفظ باللسان المغربي الدارج يحيل على تلك الأعمال المنزلية اليومية والمتكررة في حياة معظم النساء.

[2] لفظ باللسان الدارج أيضا ويحيل على مختلف المهام المنزلية الشاقة والمتعبة.

مقيد للحرية : لا	21	8	5	34	0.14	(n. s)0.92
نعم	4	1	1	6		
فرصة للإبداع: لا	24	8	5	37	1.34	(n. s)0.25
نعم	1	1	1	3		
صناعة منزلية: لا	23	9	6	38	1.26	(n. s)0.31
نعم	2	0	0	2		
عمل مهم: لا	15	7	4	26	0.93	(n. s)0.55
نعم	10	2	2	14		
وسيلة لإثبات الذات: لا	23	9	6	38	1.26	(n. s)0.31
نعم	2	0	0	2		

الجدول4: النتائج الإحصائية لتمثل المرأة للعمل المنزلي.[3]

فقد نفت 34 امرأة من أصل 40 (أي 85%) أن يكون هذا العمل غير مرئي. وبنفس النسبة تنظر النساء على أنه عمل لا يقيد حريتهن، غير أن هذا الحكم قد يكون معزوا إلى كون 57.5% منهن يتوفرن على مساعدة منزلية، و40% منهن يستعن بأحد أفراد العائلة في تحمل أعباء الأسرة. كما نفت أيضا 36 امرأة من أن يكون العمل المنزلي غير مقدر (أي بنسبة 90%)، حجتهن في ذلك أن العمل المنزلي بالنسبة إليهن بما هو اعتناء بالمنزل والأطفال عمل مهم لكونه يلبي حاجيات كل أفراد الأسرة. إلا أن كل هذه الصفات السلبية التي نفتها الغالبية المستجوبة لا تجعل من العمل المنزلي في نظرها مثلا فرصة للإبداع، إذ لم تر 37 امرأة (أي 92.5%) فيه ذلك، كما أنه لا يرق ليصير لدى النساء صناعة منزلية بنسبة 95%، وبنسبة بلغت تحديدا 100% لدى الفئة الثانية والثالثة، وترفض 92.5% من النساء اعتبار عملهن المنزلي وسيلة لإثبات الذات، وبنسبة 100% لدى الفئة الثانية والثالثة.

فعلى الرغم من أن كل المؤشرات التي تظهر على الجدول وفق اختبار كاي الإحصائي (Khi-deux) تبقى غير دالة (أي أكثر من 5%)، فهذا لا ينفي عنها التمثيلية التي تقدمها، لكن المؤشر الذي عكس القيمة الاحتمالية الأكثر دلالة (أي أقل من 5%) هي مؤشر "لا ينتهي"، إذ اعتبرت أزيد من 60 % من نساء الفئة الأولى و100% من نساء الفئة الثانية و100% أيضا من نساء الفئة الثالثة بأن العمل المنزلي هو "عمل لا ينتهي". ومن خلال استقراء هذه النسب تظهر دلالة الرابط بين المتغيرين الكميين، وهو ما يجعل العمل المنزلي بحسبهن عملا يحيل على المهام اليومية المتكررة في حياة معظم النساء.

ومن خلال ما سبق تظهر حدود الأهمية التي توليها النساء لهذا العمل، حيث اعتبرت 14 امرأة فقط (أي 35%) بأنه عمل مهم، بينما تعتبره 65% غير ذلك، إذ يمكن التخلي في نظرهن عن الأعمال المنزلية أو الإشراف عليها لصالح المساعدة المنزلية أو أحد أفراد العائلة، وهو ما يظهر جليا في الجدول أسفله، إذ أن 34 امرأة لا يزيد معدل ساعات عملها المنزلي عن 4 ساعات يوميا،

[3] P- value : القيمة الاحتمالية: أقل من 0.05 = دالة (*). أكثر من 0.05= غير دالة(n. s)
Khi-deux: اختبار مربع كاي لقياس المسافة العددية بين الأعداد الملاحظة والأعداد النظرية، أي دلالة الرابط بين متغيرين كميين.

وعن سؤالهن عما إذا كن يعتقدن بأنهن يعملن أكثر من أزواجهن نفت ذلك 19 امرأة، بينما أجابت بالإيجاب 55 % من النساء، وهو ما لا يشكل إجماعا بينهن حول تقديرهن الكبير للعمل المنزلي، كما أن 17 امرأة فقط (أي 40%) هن من يرين فيه معرقلا لهن لشغل مناصب عليا.

وبخصوص سؤال استمرارهن في أداء العمل المنزلي أو الإشراف عليه بالرغم من عملهن خارج الإطار العائلي اختلفت إجابتهن، كما يبدو على الجدول أسفله، بين حبهن للعمل المنزلي بنسبة لا تزيد عن 17.5%، و35% عبرن عن عدم رضاهن بعمل المساعدة المنزلية، ونفس النسبة أي 35% تعزو سبب استمرارها في أداء هذا العمل إلى كونها مضطرة ولا تجد من ينوب عنها، أما اللاتي يرينه واجبا باعتبارهن كنساء فقد بلغت نسبتهن ما ينيف عن 38% وهي نسبة مهمة بالنظر لمميزات عينة البحث من حيث المنصب الاجتماعي والمعرفي.

الجدول5: النتائج الإحصائية لتمثل المرأة للعمل المنزلي.

المتغير الميزة	شغل الدار (n=25)	الشقا (n=9)	تمارة (n=6)	المجموع	Khi deux (مربع كاي)	P valeur (القيمة الاحتمالية)
معدل ساعات العمل المنزلي:						
بين 2و3	9	5	3	17		
بين 4و5	13	2	2	17		
بين 6و7	3	1	0	4	6.48	(n. s)0.26
أكثر من 7	0	1	1	2		
تعتقدين بأنك تعملين أكثر من زوجك:						
لا	11	5	3	19	3.51	(n. s)0.28
نعم	14	4	3	21		
حول عرقلة العمل المنزلي لشغل مناصب عليا:						
لا	5	2	1	8		
أحيانا	11	2	2	15	1.61	(n. s)0.71
نعم	9	5	3	17		
دافع الحب:						
لا	20	8	5	33	0.37	
نعم	5	1	1	7		(n. s)0.71
الواجب:						
لا	17	4	4	25	1.62	
نعم	8	5	2	15		(n. s)0.44
عدم الرضى بعمل المساعدة:					3.15	
لا	14	8	4	26		(n. s)0.17
نعم	11	1	2	14	3.19	
الاضطرار:						
لا	18	6	2	26		(n. s)0.10
نعم	7	3	4	14		

وهذا ما توصلت إليه مجموعة من الأبحاث التي تندرج ضمن نظرية العلاقات الاجتماعية للجنس، إذ كشفت عن الارتباط الكبير بين الممارسات الموصوفة والمعنى المعطى لهذه الممارسات، ما يؤكد أن النساء قيد البحث تربط أحكامها وتمثلاتها لعملها المهني بالمهام المنزلية(Daune- Richard Anne- Marie et Devereux Anne- Marie, 1992:p14)، ما يعني أن هذه الأحكام مستبطنة intériorisé من قبل المرأة، وتؤثر بشكل كبير في مساراتها المهنية وممارساتها الاجتماعية المحددة من خلال العلاقات بين الجنسين، وذات الأساس الجنسي، والتي تنتظم، حسب ما تذهب إليه النظرية الماركسية خاصة مع فريكا هوك، حول نمط الهيمنة الذكورية أو الباتريركية اللتان يعكسهما النظام السياسي والاقتصادي والثقافي للمجتمع.

وتحضر هنا كذلك نظرية النوع في تفسير جزء من هذا التمثل، خصوصا وأنها تستند على مبدأ التقسيم والتفاوت الذي يسم العلاقة بين الجنسين، هذا التراتب الذي ينتج تقسيما للعمل يحمل النساء بشكل أكبر القيام بالأدوار المنزلية والأسرية، ويزكي هذا التمثل الأخير (العمل المنزلي باعتباره

واجب المرأة) جوابهن عندما سئلن حول ما إذا كن متفقات على إمكانية أن يصير العمل المنزلي عملا مؤدى عنه، إذ لم توافق على ذلك 35% من النساء، ووافقت بشكل نسبي 22.50% منهن، بينما لم تتجاوز نسبة الفئة الموافقة كليا 42 %، وهي نسبة لا تصل إلى مجموع النسبتين السابقتين. ويعكس هذا الاختلاف في وجهات النظر الاختلاف ذاته الذي وسم التيارات النسوية في نظرتها للعمل المنزلي.

كما يمكن هنا أيضا استحضار نظرية العلاقات الاجتماعية للجنس لقدرتها على تفسير وكشف كواليس الهيمنة وعلاقات السلطة بين الرجال والنساء داخل الأسرة، والتي تعتمل داخلها علاقات اجتماعية تتسم بتبعية النساء للرجال. هذه التبعية التي تجد مثيلتها خارج الإطار العائلي للإنتاج أي من خلال العمل المهني-المأجور لكل من الرجل والمرأة، إذ تشكل انعكاسا لوضعهما داخل الأسرة. وهو ما يحيل أيضا على الامتلاك الطبيعي لقوة عمل النساء من قبل الرجال كما تذهب إلى ذلك النظرية النسوية الماركسية، لذلك فكلا النظريتين تركزان على العمل المأجور للجنسين باعتباره أساس التفاوت الذي يبدو "طبيعيا" داخل الأسرة، وعلى العلاقات الاجتماعية المادية في تفسير العلاقات الاجتماعية، وهو ما يسمح أيضا بتفسير التراجع النسبي في القبول بالهيمنة الذكورية لدى النساء الأطر قيد الدراسة، وذلك نتيجة لوعيهن كنساء أطر يعملن خارج الإطار الأسري ويساهمن مساهمة مادية في تدبير نفقات البيت فضلا عن حيازتهن لمؤهلات علمية معتبرة[4]، كل هذه السمات يفاوضن من خلالها على أشكال وجودهن داخل الأسرة بما تفترض هذه الأخيرة من أدوار ومهام. وهو ما يعبر أيضا عن اقتناعهن بأن الأعمال المنزلية ليست أعمالا لصيقة بهن وبمقدورهن التفاوض حولها وحول إعادة تقسيمها.

3.2 الأعمال المنزلية والوالدية: إن الهدف الأساسي الذي ترمي إليه هذه الدراسة هو النظر في قدرة عمل المرأة المأجور على إعادة تقسيم جديد للأدوار والمهام الزوجية، لذلك كان الوقوف على هذه المهام أمرا بالغ الأهمية، ولبلوغ ذلك فقد قُسمت هذه المهام الزوجية في خطوة منهجية إلى قسمين: قسم أفردنا فيه مجموعة من المهام سميت بالأعمال المنزلية (طهي، طبخ، تنظيف)Domestique وقسم ثان أفردت له مجموعة من الأنشطة الزوجية سميت بالأعمال الوالدية Parental (بستنة، ترميق، مرافقة الأطفال للمدرسة أو للطبيب، اللعب معهم)، وتقتضي هذه الخطوة المنهجية التحقق ممن يقوم بهذه المهام سواء المنزلية أو الوالدية بشكل فردي وتظل حكرا عليه دون طرف آخر أو بشكل مشترك، وإلى أي مدى بلغ هذا التقسيم الجديد ضمن مختلف الأعمال والمهام السالفة الذكر. ولعقد علاقة ترابطية أيضا بين الممارسة والتمثل: أي بين ما تعتقده النساء بخصوص عملهن المنزلي وبين ممارستهن الفعلية لهذا العمل. وقد أسفرت نتائج البحث، كما يبدو على الرسم البياني أسفله، عن وجود ثلاث مجموعات متضمنة لمختلف المهام المنزلية والوالدية على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تضم متغيرات مختلفة لكافة الأنشطة المنزلية، وهي التي تحمل اللون الأحمر.

المجموعة الثانية: متغيرات تضم المهام الوالدية، وتحمل اللون الأزرق.

المجموعة الثالثة: متغيرات تتضمن المهام الوالدية أيضا، لكن بلون أخضر.

[4] 15% من النساء قيد البحث لديهن شهادة الإجازة، و 37.50 % نلن شهادة الماستر، و % 47.50 يحزن شهادة الدكتوراه.

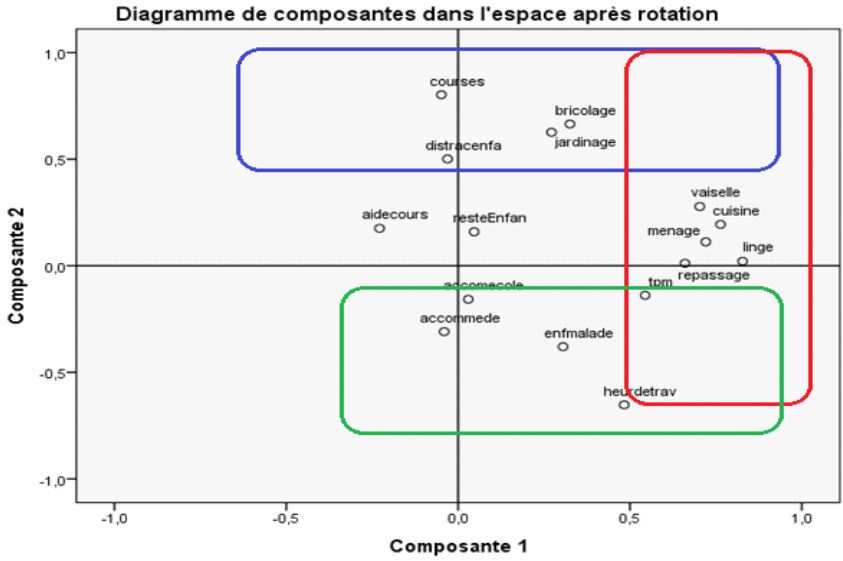

رسم بياني مذيل بمفتاح للأعمال المنزلية والوالدية الممارسة من قبل الزوجين.

المهام الزوجية	المتغير بالفرنسية	مقابله بالعربية
الأعمال المنزلية • اللون الأحمر يعبر عن الأعمال المنزلية التي تختص بها المرأة	Repassage	كي الملابس
	Linge	غسل الملابس
	Cuisine	الطهي
	Vaisselle	غسل الاواني
	Ménage	التنظيف
الأعمال الوالدية • اللون الأزرق يعبر عن الأعمال المنزلية التي يقوم بها الرجال • اللون الأخضر يعبر عن الأعمال الوالدية المشتركة	Acom.ecole	مرافقة الأطفال للمدرسة
	Acom.mede	مرافقة الأطفال للطبيب
	Distrac.enfa	ملاعبة الأطفال
	Courses	التسوق/التبضع
	Bricolage	الترميق
	Jardinage	البستنة
	Aide.cours	المراجعة مع الأطفال
	Reste.Enfan	البقاء مع الأطفال لحظة مرضهم
متغير مستقل	Tpm	اعتقاد المرأة بأنها تعمل أكثر من الزوج
متغير مستقل	Heur.de.trav	عدد ساعات العمل المنزلي

جدول6: الأعمال المنزلية والوالدية الممارسة من قبل الزوجين.

فبالنسبة للمجموعة الأولى والمتضمنة للأنشطة المنزلية من قبيل: كي الملابس، التنظيف، غسل الأواني، الطهي، غسل الملابس، فقد اختصت بها النساء بشكل واضح كما يبدو على الرسم البياني داخل الإطار الأحمر، من دون أن يتخلص منها الأزواج نهائيا إذ يشاركون زوجاتهم هذه المهام، وهذا يؤكد جوابهن عند سؤالهن عما إذا كن يعتقدن بأنهن يعملن أكثر من أزواجهن، إذ عبرت 55% بأنهن يعملن أكثر من شركائهن، مبررات اعتقادهن ذاك بكونهن يقمن بجل الأعمال المنزلية بما في ذلك العناية بالأبناء، فضلا عن عملهن المهني خارج إطار الأسرة وما يترتب

عليه من التزامات، حيث إن 55% من النساء قلن بأنهن يتممن عملهن المهني بالمنزل، الأمر الذي يحيل على الزمن الاجتماعي المخصص لكل من العمل المنزلي والمهني. بينما لم تتعدى نسبة اللائي لا يعتقدن في كونهن يعملن أكثر من أزواجهن 27%. وبالتالي فإن ثمة ارتباط دال بين قولهن بأنهن يعملن أكثر من أزواجهن وبين قيامهن الفعلي بتلك الأعمال المنزلية.

أما المجموعة الثانية والتي تظهر داخل الإطار الأزرق على الرسم البياني فتضم جملة من الأعمال الوالدية من قبيل التبضع وأنشطة الترميق والبستنة وملاعبة الأطفال، وهي كلها أنشطة يقوم بها في الغالب الأعم الرجل ولا يختص بها في نفس الوقت، إذ كشفت نتائج البحث أن 7.5% من النساء يقمن بأنشطة الترميق و5% منهن يشاركن أزواجهن هذا النشاط، و5% أيضا يتبضعن بشكل فردي ويشاركن هذا العمل 42.5% أزواجهن. أما نشاط البستنة أيضا فلم ينفرد به الرجل لوحده، إذ عبرت 10% من النساء بأنهن يمارسنه، و10% منهن يشاركن فيه. وبخصوص ملاعبة الأطفال فقد أعربت 16 امرأة من أصل 40 (أي 40%) بأنهن يقمن بهذا العمل مقابل 15% يقمن به بشكل فردي.

وبخصوص المجموعة الثالثة، والتي تضم أنشطة والدية أيضا داخل الإطار الأخضر على الرسم البياني، فهي مهام مشتركة بين كل من الزوج والزوجة. وتتمثل في كل من مهمة مرافقة الأطفال إلى المدرسة أو اصطحابهم إلى الطبيب، ومن خلال ربط هذه المتغيرات بمتغير عدد ساعات عمل المرأة المنزلي، فقد تبين أن النساء اللواتي يزيد عدد ساعات عملهن المنزلي عن 5 ساعات يتخلين عن أعمال التسوق وملاعبة الأطفال لفائدة الرجل، وعموما ومن جملة الملاحظات الأساسية التي تم استخلاصها من خلال تتبع كل المهام الزوجية ما يلي:

-لا توجد امرأة واحدة عبرت عن انصرافها التام عن أداء نشاط زوجي واحد منزليا كان أو والديا سواء بشكل تشاركي أو انفرادي، على عكس الرجل الذي أكدت كل النساء بعدم قيام أزواجهن بشكل حصري وانفرادي بنشاط معين، ومن ضمن هذه الأنشطة: التنظيف وغسل الأواني وغسل الملابس.

-لا يختص الرجل بنشاط محدد ولا يتخلص كليا من كل المهام، بل إنه يشترك مع زوجته في كل المهام الزوجية ماعدا المهام الثلاثة السابقة. فعلى سبيل المثال ودائما بخصوص الحديث عن الأعمال المنزلية فإن نشاط التنظيف مثلا يشترك فيه 25% من الرجال مع زوجاتهم، وما يزيد عن 22% يشاركن أيضا في غسل الأواني، وبنفس النسبة يشاركن في نشاط الطهي، أما مهمة غسل الملابس ف10% ممن يشاركون فيه، كما أن نشاط كي الملابس يشارك فيه الرجال زوجاتهم بنسبة 15% ويختص به بشكل فردي 7.5% منهم حسبما عبرت عنه النساء قيد البحث.

-يلاحظ حسبما عبرت عنه النساء أن أزواجهن يقمن في الغالب الأعم بالأعمال الوالدية خاصة (أنشطة الترميق والبستنة..)، والتي تنعتها دومينيك ميدا (Dominique Meda) ب" المهام نصف الترفيهية" (semi-loisir)، إذ غالبا ما يرون فيها هويتهم ويؤثرون القيام بها على خلاف الأعمال المنزلية التي لا يختصون بها ولكنهم يشاركونها نساءهم، من دون أن تعفي النساء أيضا أنفسهن من القيام بهذه الأعمال أو مشاركتها أزواجهن.

3.3 **أشكال التفاوض حول الأدوار الزوجية:** لقد أطلعنا المحور السابق على نتائج دقيقة تتعلق بالممارسة الفعلية للأدوار الزوجية سواء بشكل انفرادي وحصري أو بشكل مشترك لكل من الزوجين. وحتى نقارن ما كشف عنه هذا الأخير لا بد من الدفع بالتحليل إلى مستوى أعمق، وهو ما جعلنا من الناحية المنهجية نسائل هذه النتائج من خلال جملة من الأسئلة التي تتغيا الكشف عن أشكال التفاوض الذي انتهجتها النساء الأطر في سبيل إعادة تقسيمهن الجديد للأدوار الزوجية.

ووفق ما كشفت عنه النتائج السابقة، فإن الزمن الاجتماعي للمرأة قيد البحث يتأرجح بين عملها المنزلي والمهني، الأمر الذي يجعل احتمال تعرضها لمشاكل بين العمل داخل الإطار الأسري

وخارجه نتيجة التزامات هذا العمل أو ذاك محتملة الوقوع، لذلك كانت مبادرتهن في البدء بسؤال احتمال أن يطرح لهن عملهن المهني مشكلة مع الأشغال المنزلية مهما للغاية، وذلك نظرا لكونه أساس بداية التفكير في تقسيم جديد للأدوار الزوجية. وقد نتج عن سؤالهن ذاك أن 60% من النساء أكدن أن عملهن المهني يطرح لهن مشاكل مع عملهن المنزلي، بما يفترضه هذا الأخير من مهام منزلية ووالدية تهم بالأساس الاعتناء برعاية الأطفال، وهو ما دفع في بعض الأحيان ب12.50% منهن للانقطاع عن العمل المهني لأسباب أسرية.

وقد كشفت نتائج سؤالهن عما إذا فكرن بمعية أزواجهن في إعادة تقسيم جديد للأدوار عن نسبة 30% (12 امرأة من أصل 40) من النساء ممن فكرن في ذلك، 84.61% كانت بمبادرتهن الشخصية و15.38% بمبادرة أزواجهن، وعن سؤال كيفية تقبل الزوج لمبادرتهن هذه ظهرت النتائج وفق ما يلي:

رحب 53.84% من الرجال بمبادرة زوجاتهم، حسبما عبرت عنه النساء، لإعادة تقسيم المهام الزوجية. وتردد في قبول الأمر 23.07%، بينما الذين قبلوا الأمر بصعوبة فقد بلغت نسبتهم 15.38%. أما اللواتي قلن برفض أزواجهن فلم تتجاوز نسبتهن 7%، غير أن اللواتي عبرن عن عدم تفكيرهن في إعادة تقسيم هذه الأدوار قد بلغت نسبتهن 67.56%، وهي نسبة دالة، بالنظر لطبيعة العينة قيد الدراسة، تحيل على أمرين اثنين: الأمر الأول من المحتمل أن يتعلق الأمر بفئة تقبل بأن العمل المنزلي هو عملها بالأساس، وبالتالي فالتفكير في إعادة تقسيم الأدوار الزوجية مسألة غير ملحة، طالما أن بعضهن يعتمد في تدبيره للأنشطة المنزلية على مساعدة منزلية والبعض الآخر يعتمد على أحد أفراد العائلة، ولذلك فهن يحاولن جاهدات التوفيق بين العمل المهني والمنزلي. الأمر الثاني هو أن إجابتهن بعدم تفكيرهن في إعادة التقسيم لا تنفي أن تكون المهام الزوجية مقسمة بشكل يرضي الطرفين معا، وهنا أمكن الحديث عن تفاوض ضمني يأخذ بعين الاعتبار ميزة النساء قيد البحث من حيث مساهمتهن في نفقات البيت وحيازتهن لمؤهلات علمية من المفترض أن يشكلا معا رأسمالا ماديا ورمزيا مكنهن من إعادة تقسيم للأدوار الزوجية.

ولرفع اللبس عن هذه الفئة سئلت اللاتي تمكن من اقتسام جديد للمهام الزوجية عن العوامل التي مكنتهن من هذا الاقتسام الجديد، كما سئلت أيضا اللائي لم ينجحن في ذلك حتى نميز بين الفئتين. فكان جواب الفئتين معا، كما يبدو على الجدول أسفله. وللإشارة فإن ثلاثة من المستجوبات لم يجبن عن الأسئلة التي تخول هذا التمييز، الأمر الذي يحيل على ثبات بعض الدهنيات المتوجسة من كل بحث في المعيش اليومي وترفض الكشف عنه لأسباب مختلفة قد تدخل ضمن الخصوصية أو الخوف من الآخر أو فوبيا تعرية الذات أو أنهن يعتبرن الأمر نوعا من التسلل إلى عالمهن الحميمي أو الشخصي.

المتغير الميزة	مشكل n=24	لا مشكل n =16	المجموع	النسبة المائوية
اقتسام المهام الزوجية: نعم	17	6	23	62.16
فشل اقتسام المهام الزوجية: نعم	3	6	9	24.32

جدول7: نتائج تفاوض النساء حول الأدوار الزوجية.

ويظهر من خلال الجدول أعلاه أن النساء اللواتي تمكن من تقسيم جديد للأدوار المنزلية والوالدية معا فاقت نسبتهن 62% (بمعدل 23 امرأة من أصل 37) 17 امرأة منهن تعانين من مشاكل بين عملهن المنزلي والمهني، و6 نساء، بالرغم من أنهن لا يعانين ذات المشكل، إلا أنهن تمكن من اقتسام المهام الزوجية بسبب مجموعة من العوامل التي أفرزتها نتائج البحث. وقد

أرجأت النساء اللواتي تمكنهن من إعادة اقتسام الأدوار الزوجية إلى العامل الأكثر تأثيرا، بنسبة فاقت 42% إلى وعي الرجل بكون العمل المنزلي ليس حكرا على المرأة، وخاصة أنهن يجدن صعوبة في التوفيق بين العمل المنزلي والمهني، إضافة إلى عامل الضغط النفسي الذي ينتج عنهما، وهو ما أكدته 20.4% من النساء. ولم تُغَيب النساء عامل الوضعية المادية لهن ومساهمتهن في نفقات المنزل بنسبة 20.4%، فضلا عن مؤهلاتهن المعرفية وتأثيرها في أشكال التفاوض بنسبة بلغت 16.32%.

وبخصوص النساء اللواتي عبرن عن عدم تمكنهن من إعادة تقسيم المهام الزوجية فقد بلغت نسبتهن 24.32% (أي 9 نساء من أصل 37)، ثلاثة منهن يعانين من مشاكل بين العمل المهني والمنزلي، وستة لا يعانين من ذات المشكل. وقد أرجأن أسباب فشل اقتسام المهام الزوجية إلى المتغيرات التالية: إذ يعتبرن بأن السبب الرئيس، بنسبة فاقت 66%، في عدم تمكنهن من إعادة تقسيم المهام الزوجية إلى اعتقاد الرجل بأن العمل المنزلي هو عمل المرأة بالأساس، وللإشارة فهذا المتغير يتكرر حتى في اعتقاد بعضهن، الأمر الذي يجعل منه مؤشرا مؤثرا في علاقة الرجل بالمرأة داخل الأسرة، فبعض الرجال لا يرى هُويته إلا في عمله خارج الإطار الأسري، الأمر الذي يشي بأنه على الرغم من كل التحولات التي مست منظومة القيم داخل مؤسسات المجتمع، وبشكل خاص مؤسسة الأسرة، فما يزال هناك أزواج يعتقدون بأن زمنهم الاجتماعي داخل الأسرة هو بمثابة "استراحة محارب"، وما يدعم هذا الطرح اعتقاده، حسبما كشفت عنه النساء، بأن مكانة الرجل الاجتماعية أعلى شأنا من مكانة المرأة، أما بخصوص متغير تفضيل عمله المهني على عمل الزوجة فلم ترجئ أية مبحوثة هذا العامل إلى فشل تقسيم الأدوار الزوجية.

وفي سياق الكشف عن أشكال التفاوض التي انتهجتها النساء، خاصة اللائي لم يتمكن من إعادة تقسيم الأدوار الزوجية، عبرت 64.28% من النساء بأنها ترجح تكرار محاولة إقناع الزوج بإعادة تقسيم تلك الأدوار الزوجية، فيم تفضل أزيد من 35% تجنب الشنآن ومحاولة التوفيق بين العمل المهني والعمل المنزلي، وتجدر الإشارة إلى أن التفاوض الذي يأخذ شكل المواجهة لم تعبر عنه أية مبحوثة. ومن خلال ما سبق أمكننا تقسيم أشكال التفاوض التي أسفرت عنها نتائج استجواب النساء إلى ثلاثة نماذج للتفاوض:

النموذج الأول: يمثل شكل التفاوض الضمني في إعادة تقسيم الأدوار الزوجية، حيث أسهم المنصب الاجتماعي للنساء الأطر، بما يمنحه هذا الأخير من مؤهلات معرفية شكلت هوية المرأة التي صارت تقدر ذاتها في تواز مع تقدير الآخرين لها، الأمر الذي مكنها من ممارسة جملة من التأثيرات في العلاقة الاجتماعية بين الجنسين داخل الأسرة، وما يمنحه أيضا من موارد مادية صارت موردا أساسيا لتدبير نفقات البيت، في دفع الرجل إلى تخصيص مزيد من الوقت للعناية بالأسرة عبر إعادة تقاسم أدوارها وأنشطتها المنزلية والوالدية مع المرأة، خصوصا وأن هذا النموذج من النساء والذي يمثل أزيد من 62% من مجموع النساء المستجوبات، يرجئ إضافة إلى المتغيرات السابقة، نجاحه في إعادة تقسيم المهام الزوجية إلى مستوى وعي الرجل بنسبة فاقت 24%.

النموذج الثاني: يعبر عن شكل التفاوض الذي يتخذ من تكرار المحاولة سبيلا لانتزاع تقسيم جديد للأدوار الزوجية ويمثل نسبة 24.32%، وهو النموذج الذي يعبر عن فئة النساء اللواتي يعزين سؤال رفض أزواجهم لإعادة تقسيم الأدوار الزوجية إلى أن هؤلاء يعتبرون العمل المنزلي هو عمل المرأة بالأساس، وقد أرجأت أزيد من 66% سبب الرفض لهذا العامل، بينما تحفظت ثلاث نساء من أصل 9 عن توضيح سبب الرفض. كما أن ثمة عاملا ذاتيا كان وراء عدم تمكن هذه الفئة من تقسيم جديد للأدوار، ويتمثل هذا العامل، لدى سؤالنا إياهن عن سبب استمرارهن في

تحمل كل مهام العمل المنزلي بالرغم من عملهن خارج الإطار الأسري، في كون أزيد من 11% منهن يرينه واجبا باعتبارهن نساء، بينما 45% عبرن عن حبهن للعمل المنزلي، فيم صرحت أيضا 44 % من المبحوثات بأنهن مضطرات ولا يجدن من ينوب عنهن، وهي كلها عوامل جعلتهن يتحملن مختلف المهام المنزلية والوالدية.

النموذج الثالث: تمثله 13.51% من مجموع النساء، ويعكس تلك الفئة التي يؤثر محاولة التوفيق بين العمل المهني والعمل المنزلي وتتجنب مواجهة الزوج، طالما أن هذه الفئة تعتمد في تدبير التزامات البيت على مساعدة اجتماعية أو من خلال أحد أفراد العائلة إضافة إلى حجم ساعات عملها المهني الذي يمنحها الفرصة للاهتمام بالمهام المنزلية بشكل أكبر، فضلا عما يمنحه المجتمع من مؤسسات وسيطة من قبيل دور الحضانة والرعاية وغيرها، وكلها عوامل أسهمت نسبيا في التخفيف من عبء المهام المنزلية لدى هذه الفئة، وهو ما يسمح لها بالتوفيق بين هذه الأخيرة وعملها المأجور من دون أن تلتجئ لمواجهة الرجل كشكل من أشكال التفاوض حول تقسيم جديد للأدوار.

وعن العوامل التي ترجئها هذه الفئة لعدم تمكنها من تقسيم جديد للأدوار الزوجية صرحت 75% بأن اعتقاد الزوج بأن العمل المنزلي هو عمل المرأة بالأساس يعد سبب عدم تمكنهن من ذلك، فيم عبرت 25% بأن أزواجهن لا يرون مكانتهم الاجتماعية إلا من خلال عملهم خارج الإطار الأسري، ما يجعل كل تفاوض حول تقسيم جديد للأدوار مسّا بهذه المكانة. أما عن العوامل التي تصرف هؤلاء عن محاولة إعادة تقسيم هذه الأدوار والاكتفاء بمحاولة التوفيق كشكل من أشكال التفاوض، فتعود أيضا لأسباب ذاتية، إذ إن 80% من نساء هذه الفئة يرين في عملهن المنزلي واجبا باعتبارهن كنساء، بينما عبرت 20% بحبهن لهذا العمل، وهي عوامل ذاتية كافية لتجعلهن يخترن شكل التفاوض ذاك، ويدعم هذا الطرح جواب هذه الفئة لما سئلت عن الخيارات التي تراها صائبة في أفق تقسيم جديد للأدوار الزوجية، إذ اختارت كخيار أن تعمل المرأة بدوام جزئي لتخصص وقتا أطول للمهام المنزلية، وفي هذا الخيار يبرز اتجاههن في شكلهن التفاوضي.

خاتمة:

إن السياق الاجتماعي الذي تحيا ضمنه النساء الأطر كفيل بأن يطلعنا على مسلكيات المعنى والفعل التي يتغياها هذا البحث، هذا المعنى الذي يضفيه الفاعلون على أفعالهم ومن خلال أقوالهم أيضا، لذلك كان البحث والسؤال عن ممارسات وتمثلات النساء الأطر، سواء بخصوص عملهن المنزلي أو عملهن المهني وتأثيرات هذا الأخير في مختلف علاقاتهن الاجتماعية وتجاربهن الحياتية، وبشكل أكثر تحديدا في العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، أمرا محوريا لمقاربة الظاهرة قيد الدراسة.

وقد أطلعتنا الدراسة أن حضور المرأة الإطار من خلال عملها المأجور، وما يمنحه من استقلالية اقتصادية وتقدير اجتماعي ينبع أساسا من مساهمتها المادية في نفقات البيت فضلا عن مؤهلاتها المعرفية، قد أسهم في خلخلة الدهنيات التي لا تزال ترى في العمل المنزلي مهمة دائمة الالتصاق بالمرأة، وهو ما مكن معظم النساء قيد البحث من أن يفاوضن الرجل حول تقسيم جديد للأدوار الزوجية، وقد تمكن من ذلك بفضل مجموعة من المتغيرات التي تكررت بشكل متفاوت في أجوبتهن، من قبيل مستواهن المعرفي ودخلهن المادي فضلا عن مستوى وعي الرجل، وهي كلها عوامل سهلت مهمتهن في تقسيم الأدوار الزوجية، وأكسبتهن القدرة على الفعل والتأثير. لكن نجاح هذه الفئة الكبيرة من النساء لا يمنع من الوقوف على فشل أخريات ومحاولتهن المتكررة لانتزاع اعتراف شركائهن من الرجال بخصوص إعادة التقسيم الذي يحملهن بشكل أكبر القيام

بالأدوار الزوجية وخاصة المنزلية منها، كما كشفت الدراسة أيضا عن فئة ثالثة اختارت قرار التوفيق بين عملها المهني والمنزلي من خلال تحمل القسط الأكبر من المهام الزوجية.

إن كل هذه الفئات الثلاث التي أفرزتها نتائج الدراسة تفاوض على أشكال وجودها داخل الأسرة، بما تفترض هذه الأخيرة من أدوار ومهام، ومن خلال ما تحوزه من رساميل مادية ورمزية. وبالطبع تختلف أشكال هذا الوجود والفعل تبعا للتجربة الذاتية لحياة كل منهن، والتي تظل في تفاعل دائم ومستمر مع شركائهن داخل الأسرة.

قائمة المراجع:

1. المرنيسي، فاطمة(2005)، ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، ط4، الفنك: الدارالبيضاء، المغرب.
2. المرأة في الغرب الإسلامي(2016)، الصفحات المشرقة والتحديات المحدقة والأسئلة العالقة، تنسيق وتقديم: عبد الباسط، المستعين. أفريقيا الشرق: الدار البيضاء.
3. عبد المعطي، عبد الباسط. وعلام، اعتماد(2003)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، 3-4 مارس 2002، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
4. السعديين، محمد(دس)، المرأة السلاوية: 1666- 1912، منشورات جمعية سلا المستقبل.
5. حمداش، عمار(العدد 8، 2008)، الاتجاه مؤنث: قراءة في بعض مسارات تحول المجتمع المغربي الراهن، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع8، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع: القنيطرة.
6. بوخريص، فوزي(2016)، المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية: من متغير الجنس إلى سؤال النوع، إفريقيا الشرق: المغرب.
7. www.ogfp.ma/
8. Travail et genre dans le monde, l'état des savoirs, Sous la direction de Margaret Maruani Éditions La Découverte, Paris, 2013
9. Méda Dominique, le temps des femmes : pour un nouveau partage des rôles, Champs actuel, Edition revue, Paris, 2008
10. LALLA HAFDANE HAKIMA, les femmes marocaines : une société en mouvement, L'Harmattan, 2002
11. KERGOAT DANIEL, les rapports sociaux du sexe, cordonne par Annie Bidet, PUF, collection actuel Marx, 2010.
12. http://www.mmsp.gov.ma/
13. Flacher Bruno, Travail et Intégration sociale, Breal, 2e édition, 2008,
14. Daune- Richard Anne- Marie et Devereux Anne- Marie « Rapports sociaux de sexe et conceptualisation sociologique » in recherches féministes, vol. 5 n0 2, 1992.